

Distr.: General
5 December 2019
Arabic
Original: French

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

تشاد*

[تاريخ الاستلام: 12 أيلول/سبتمبر 2019]

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-20885(A)



* 1 9 2 0 8 8 5 *

المحتويات

الصفحة

4	مقدمة	أولاً -
4	الأرض والسكان	ثانياً -
4	الجوانب الجغرافية	ألف -
5	السكان	باء -
7	الإثنيات واللغات والأديان	
7	الإثنيات	
7	اللغات	
7	الأديان	
8	النظام التعليمي التشادي	جيم -
10	الوضع الاقتصادي	دال -
13	حالة الصحة في تشاد	هاء -
15	الحالة العامة	واو -
15	حالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	
16	تمويل الدولة لمنظومة الصحة في تشاد	
16	مختلف شركاء منظومة الصحة في تشاد	
17	نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والإدارية في تشاد	ثالثاً -
17	السلطة التنفيذية	ألف -
18	السلطة التشريعية	باء -
19	السلطة القضائية	جيم -
20	المحكمة العليا	
20	محاكم الاستئناف	
21	المحاكم الجنائية	
21	محاكم الدرجة الكبرى	
22	محاكم العمل والضمان الاجتماعي	
22	المحكمة التجارية	
23	محاكم الصلح	
23	القضاة والموظفون القضائيون	
23	قضاء الأحداث	
24	نظام السجون	
24	المستجدات القضائية	
25	الإطار القانوني والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان	رابعاً -
25	الإطار القانوني	ألف -
25	الإطار المؤسسي	باء -
25	وزارة العدل المكلفة بحقوق الإنسان	
25	منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان	
26	مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان	جيم -

26 اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	دال -
27 التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني	هاء -
27 إذكاء الوعي بقضايا حقوق الإنسان	واو -
28 الاحتفال بالذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان	زاي -
29 حالة حقوق الإنسان في البلد	
29 التحديات التشريعية	
30 سبل الانتصاف في حال التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان	
31 التعاون مع الآليات الإقليمية والدولية	
31 مكافحة التمييز، وتحقيق المساواة وسبل الانتصاف الفعالة	حاء -

أولاً - مقدمة

- 1- يعود تاريخ أول وثيقة أساسية موحدة قدمتها جمهورية تشاد إلى 4 كانون الثاني/يناير 1997. وقد غدت البيانات الواردة في تلك الوثيقة مُتجاوزة بكثير، ولذلك يتعين تحديثها لمواءمتها مع المبادئ التوجيهية التي تقتضيتها هيئات معاهدات منظومة الأمم المتحدة. وتمهيداً لصياغة هذه الوثيقة، نُظمت لأعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بمتابعة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان حلقة عمل تدريبية بشأن تقنيات صياغة الوثيقة المذكورة.
- 2- وتولت صياغة الوثيقة الأساسية الموحدة لجنة مخصصة لهذا الغرض ضمت 7 أعضاء من اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بصياغة التقارير، والمجتمع المدني، ووزارة العدل المكلفة بحقوق الإنسان، ووزارة المرأة وحماية الطفولة والتضامن الوطني، ووزارة الصحة العامة، وكلية الحقوق بجامعة النجمينا. وأقرّ التقرير المذكور في حلقة عمل عقدت من 27 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في باكارا.

ثانياً - الأرض والسكان

ألف - الجوانب الجغرافية

- 3- تشاد بلد غير ساحلي في وسط أفريقيا. وهي تقع في قلب القارة بين خطي العرض 7 درجة و24 درجة شمالاً وخطي الطول 13 درجة و24 درجة شرقاً. وتغطي مساحة 1 284 000 كيلومتر مربع. وتحدها ليبيا شمالاً، وجمهورية أفريقيا الوسطى جنوباً، والكاميرون ونيجيريا والنيجر غرباً والسودان شرقاً.
- 4- ومن الناحية المناخية، تتميز تشاد بثلاث مناطق رئيسية تؤثر على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية:
 - المنطقة الصحراوية في شمال البلد التي تغطي مساحة 780 000 كيلومتر مربع وتكاد تنعدم فيها التساقطات المطرية، ويغلب عليها في كل الأوقات تقريباً هبوب الرياح الجافة وارتفاع درجات الحرارة أثناء النهار. وفي هذه المنطقة التي تنتشر فيها أشجار النخيل وتربية الإبل، تمارس الزراعة في المناطق المحيطة بموارد المياه (الواحات)؛
 - المنطقة السهلية في الوسط التي تغطي مساحة 374 000 كيلومتر مربع وتتراوح فيها التساقطات المطرية بين 300 و650 مليمترًا، وتنتج رغم شح المياه الصمغ العربي والحبوب (الدخن والسرغوم والذرة)، والبذور الزيتية (الفول السوداني والسمسم وجوز البامبارا) وبعض الخضراوات الدرنية (البطاطا الحلوة والمنيهور)، وتشهد فيها زراعات البساتين نمواً مضطرباً وتُمارس فيها تربية الماشية والمجترات الصغيرة بكثافة؛
 - المنطقة السودانية في الجنوب التي تغطي مساحة 130 000 كيلومتر مربع، وتتراوح التساقطات المطرية السنوية فيها بين 650 مليمترًا و1 200 مليمتر، ولها مناخ استوائي. ويزرع فيها القطن والبذور الزيتية والخضراوات (الفول السوداني، واللوبياء، والسمسم، وجوز البامبارا أو البسلى الأرضية، وحتى فول الصويا الذي بدأت زراعته منذ وقت قريب) والحبوب (الدخن، والسرغوم، والأرز) والخضراوات الدرنية (المنيهور، والبطاطا الحلوة، واليام، والقلقاس)؛ وقد تطورت فيها زراعات البساتين تطوراً متقدماً، فضلاً عن أنشطة الزراعة في المناطق التي انحسرت عنها المياه على امتداد مجرى المياه.

باء- السكان

5- تظهر نتائج التعداد العام الثاني للسكان والمسكن (التعداد العام الثاني) الذي أجري في عام 2009 أن عدد سكان تشاد يبلغ 11 039 873 نسمة. ومن خلال استقراء البيانات الإحصائية الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية فيما يخص سنة 2014-2015، يقدر عدد هؤلاء السكان بنحو 13 670 084 نسمة.

6- وتشكل النساء غالبية السكان ويمثلن نسبة 52 في المائة منهم. وتمثل النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) نسبة 22,0 في المائة. ويعيش معظم سكان تشاد (78,1 في المائة) في المناطق الريفية. ويتركز سكان المدن، الذين لا يمثلون سوى 21,9 في المائة من مجموع السكان، في أنجمينا وفي مراكز المحافظات التي تعد مراكز حضرية. ويمثل البدو الرحل نسبة ضئيلة نسبياً (3,5 في المائة من مجموع سكان تشاد).

7- وتضم تشاد اثنيات متعددة تتوزع على اثني عشرة مجموعة لغوية. وتوجد في البلد نحو مائتين وست عشرة (216) لهجة. واللغتان الرسميتان هما الفرنسية والعربية.

8- وتتيح حرية المعتقد التي يكفلها الدستور تمييز فسيفساء من الأديان. فهناك 58,4 في المائة من المسلمين، و18,5 في المائة من المسيحيين الكاثوليك، و16,1 في المائة من المسيحيين البروتستانت، و4,0 في المائة من معتنقي مذهب الأرواح، و0,5 في المائة من أتباع الأديان الأخرى، و2,4 في المائة من غير المعنقين لأي دين (التعداد العام الثاني).

9- ويسجل معدل نمو السكان في تشاد أحد أسرع المعدلات في العالم (3,6 في المائة). وتزداد كثافة السكان في المناطق التي تمتاز بوفرة الموارد الطبيعية (الوديان الرسوبية والبحيرات والأقاليم الجنوبية).

توزيع السكان حسب الجنس والفئات العمرية الرئيسية

الفئات العمرية الرئيسية	الذكور	الإناث	المجموع
14-0 سنة	52,2	49,0	50,6
15-64 سنة	44,6	48,4	46,5
65 سنة فما فوق	3,2	2,5	2,9
المجموع	100	100	100
الأعداد المحصاة	5 403 075	5 538 607	10 941 682

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، عام 2012.

10- وتشكل غالبية سكان تشاد من الأطفال والشباب. إذ يمثل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً (صفر-14 سنة) وعددهم 5,535 مليون نسمة ما نسبته 50,6 في المائة من مجموع السكان، بينما يمثل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة ما نسبته 46,5 في المائة. ويمثل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 65 فما فوق نسبة 2,9 في المائة.

توزيع السكان حسب الجنس وأقاليم التعداد

أقاليم التعداد	الذكور	الإناث	المجموع	الوزن الديمغرافي	نسبة الذكور إلى الإناث	النسبة المئوية
البطحاء	235 412	253 046	488 458	4,4	93	51,8
بوركو	49 985	43 599	93 584	0,8	115	46,6

أقاليم التعداد	الذكور	الإناث	المجموع	الوزن الديمغرافي	نسبة الذكور إلى الإناث	النسبة المئوية
شاري باقرمي	287 003	291 422	578 425	5,2	98	50,4
قيرا	261 191	277 168	538 359	4,9	94	51,5
حجر لميس	283 378	283 480	566 858	5,1	100	50,0
كانم	162 840	170 547	333 387	3,0	95	51,2
البحيرة	219 032	214 758	433 790	3,9	102	49,5
لوغون الغربي	334 357	354 687	689 044	6,2	94	51,5
لوغون الشرقي	379 105	400 234	779 339	7,1	95	51,4
مندول	305 598	322 467	628 065	5,7	95	51,3
مايو كيبى الشرقي	371 245	403 537	774 782	7,0	92	52,1
مايو كيبى الغربي	273 333	291 137	564 470	5,1	94	51,6
شاري الأوسط	291 794	296 214	588 008	5,3	99	50,4
وداي	348 634	372 532	721 166	6,5	94	51,7
السلامات	146 906	155 395	302 301	2,7	95	51,4
تانجيلي	315 482	346 424	661 906	6,0	91	52,3
وادي فيراء	245 193	263 190	508 383	4,6	93	51,8
النجمينا	506 218	445 200	951 418	8,6	114	46,8
بحر الغزال	137 592	119 675	257 267	2,3	115	46,5
إيندي	92 381	75 538	167 919	1,5	122	45,0
سيلا	192 132	195 329	387 461	3,5	98	50,4
تبيستي	13 672	11 811	25 483	0,2	116	46,3
تشاد	5 452 483	5 587 390	11 039 873	100,0	98	50,6

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، والتعداد العام الثاني، عام 2009.

11- وكما هو مبين في هذا الجدول، يقدر في التعداد العام الثاني أن مجموع السكان المقيمين في تشاد بلغ 11 039 873 نسمة، منهم 5 452 483 رجلاً و5 587 390 امرأة، أي أن النساء يمثلن نسبة 50,6 في المائة من مجموع السكان، وأن نسبة الذكور إلى الإناث هي 98 رجلاً لكل 100 امرأة. وتصدر الإشارة إلى أن البيانات المتعلقة بإقليمي سيلا وتبيستي تشمل هنا سكان المناطق غير الآمنة الذين تعذر إحصاؤهم بدقة وقدر أن عددهم يصل إلى 94 041 نسمة (47 318 رجلاً و46 693 امرأة) و4 180 (2 090 رجلاً و2 090 امرأة) في الإقليمين على التوالي. والواقع أن مجموع السكان الذين أحصوا فعلياً يصل إلى 10 941 682 نسمة (5 403 075 رجلاً و5 538 607 نساء) منهم 293 450 نسمة في سيلا و21 303 نسمة في تبيستي.

12- ويُستخلص من تركيبة السكان التي يقدمها هذا الجدول حسب الأقاليم، أي التصنيف حسب الأقاليم، أن ثمة تفاوتاً كبيراً في توزيع السكان حسب الأماكن، حيث هناك ثلاثة أقاليم يسكنها أقل من 200 000 نسمة، وهي إيندي وبوركو وتبيستي (أقل من 26 000 نسمة) و4 أقاليم يزيد عدد سكانها على 700 000 نسمة (لوغون الشرقي، ومايو كيبى الشرقي، ووداي وخاصة النجمينا التي يناهز عدد سكانها مليون نسمة).

13- والنساء أكثر عدداً من الرجال في معظم أنحاء البلد، على غرار نسبة تمثيلهن على المستوى الوطني (50,6 في المائة)، باستثناء النجمينا، وبحر - الغزال، وبوركو، وإيندي، وتبيستي، وبدرجة أقل في البحيرة.

ويكاد هذا الوضع يطابق الوضع الذي لوحظ في تعداد السكان الذي أجري في عام 1993. ويمكن أن يعزى الوضع في أنجمنينا، كما في العديد من المدن الأفريقية، بحجرة الرجال العزاب أو الرجال المتزوجين غير المصحوبين بزواجهم (الطلاب أو العمال الشباب أو الشباب الباحثين عن العمل). أما الوضع في الأقاليم الأخرى، فقد يعزى إلى ارتفاع نزوح الرجال وإحجام النساء عن قبول إحصاء موظفي التعداد الذكور إياهن في غياب أزواجهن. وثمة حاجة إلى إجراء دراسات معمقة لتأكيد هذين الافتراضين.

الإثنيات واللغات والأديان

14- يصنف الدستور لغات البلد إلى فئتين: فئة الفرنسية وفئة العربية وهما اللغتان الرسميتان، اللتان تستخدمان في التدريس والإدارة والمعاملات الرسمية والدولية. وتُسمى اللغات الأخرى "لغات وطنية"؛ ويستخدم أكثر من اثني عشرة منها في الإذاعة لقراءة الأخبار اليومية والنشرات الصحفية. ويلاحظ أن اللغة العربية الفصحى أخذت تشهد رواجاً منذ بضع سنوات. وهناك نحو 100 مجموعة إثنية تتكلم لغات مختلفة، وهو ما لم يخل من عواقب تطرح صعوبات في بناء هوية وطنية.

الإثنيات

15- يعيش في المنطقة الصحراوية الكوران والتبو وزاغواوا، وهم يشتغلون بالرعي. وتستقر بالمنطقة السهلية العديد من القبائل العربية التي تنحدر أصولها من شبه الجزيرة العربية. وقد أدخلت هذه القبائل اللغة العربية، منذ قرون خلت، ثم ذاع استعمالها بعد ذلك كلغة تخاطب في معظم البلد. واستقرت بهذا الجزء من البلد أيضاً جماعات إثنية أخرى، تتفاوت درجات اعتناقها للإسلام. وهي تمتد من الغرب إلى الشرق: بودوما (التي يسكن جزء منها جزر بحيرة تشاد)، وبلالا (التي تعيش على ضفاف نهر بحيرة فيتري)، وكوكا وميدوغو. وفي وسط البلد يعيش الحجارة (ومعناها بالعربية سكان الجبل)، وتطلق هذه العبارة على مجموعة غير متجانسة من الإثنيات مثل كينغا، ودنغاليات، ودجونغور، وغيرها. وتعيش في الشرق جماعات إثنية أخرى: المابا، ومساليات، والدادجو، وغيرها.

16- وفي المنطقة السودانية، وهي الجزء الأكثر كثافة من حيث السكان الذي يشهد أكبر التساقطات في البلد، تعيش مجموعة من المزارعين (النگامبايي، ونگاما، وناو، وغولاي، ومبوم، واللاك، وغيرهم) يشار إليها باسم سارا.

17- وأخيراً، هناك ماسا، وموسى، وتوبوري، وموندانغ، والفولا، وغيرها، وهي مجموعات إثنية تمارس الزراعة وتربية الماشية وأحياناً صيد الأسماك، في منطقة مايو - كيبو الجغرافية.

اللغات

18- توجد في تشاد نحو 100 لغة أو مجموعة لهجات يمكن أن تنضوي في ثلاث مجموعات إثنية رئيسية هي: المجموعة الأفريقية الآسيوية، ومجموعة سارا بونغو - باغويرامين، والمجموعة الثالثة، النيجر - الكونغو، التي يقل تمثيلها.

الأديان

19- تصنف الأديان إلى أديان سماوية ومعتقدات تقليدية. ويسود الإسلام في الشمال والوسط بينما تنتشر المسيحية في الوسط والجنوب.

- 20- وأظهر التعداد العام لعام 2009 أن 58,4 في المائة من السكان مسلمون، مقابل 18,5 في المائة من الكاثوليك و16,1 في المائة من البروتستانت. وصرح 4 في المائة من السكان أنهم يعتنقون مذهب الأرواح وذكر 2,4 في المائة أنهم لا يدينون بأي دين بينما لم يحدد 0,5 في المائة انتماءهم الديني.
- 21- وعلى الرغم من النزاعات التي شهدتها تشاد، يسود جو من التسامح والتفاهم بين مختلف الأديان. ويحتفل أتباع الأديان بيوم للصلاة في كل عام.

توزيع السكان (بالنسبة المئوية) حسب الجنس والانتماء الديني

الديانة	التكوير	الإناث	المجموع
مسلمون	59,3	57,5	58,4
كاثوليك	17,7	19,3	18,5
بروتستانت	15,7	16,5	16,1
معتنقو مذهب الأرواح	4,1	3,9	4,0
ديانة أخرى	0,5	0,5	0,5
غير متدينين	2,7	2,2	2,4
المجموع	100	100	100
الأعداد المحصاة	5 403 075	5 538 607	10 941 682

جيم- النظام التعليمي التشادي

- 22- يكفل الدستور التشادي المؤرخ 4 أيار/مايو 2018 في مادته 38 والمواد التي تليها الحق في التعليم والطابع العلماني والمجاني للتعليم العمومي.
- 23- وعلى غرار ذلك، يكرس القانون رقم 16/PR/2006 المؤرخ 13 آذار/مارس 2006 والمتعلق بتوجيه النظام التعليمي التشادي في مادته الأولى الحق في التعليم وفي التدريب للجميع دون تمييز بسبب السن، ونوع الجنس، والأصل الإقليمي أو الاجتماعي أو الإثني أو الطائفي. والتعليم أولوية وطنية عليا. وتكفل الدولة التعليم الأساسي لصغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين ست سنوات (6) وست عشرة سنة (16). وينشد هذا القانون تحقيق أهداف نبيلة منها ضمان حصول جميع الأطفال التشاديين على التعليم الجيد على قدم المساواة، وتعزيز روح الصحة والبحث العلمي والتقني، وتطوير التعليم والتعليم والتدريب المهني، ابتغاء تحقيق اندماج اجتماعي- مهني في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد، ومحو الأمية؛ وتعزيز التحاق الفتيات بالمدارس من خلال إزالة القوالب النمطية وسائر الأعباء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحول دون تحقيق الفتيات والنساء لذواتهن في عملية التعلم، وتأهيل كوادر في البلد بمستوى عال من الخبرة وتشجيع البحوث العلمية والتكنولوجية، وغير ذلك.
- 24- وقد أعدت الحكومة، بمساعدة الشركاء الإنمائيين، برنامج العمل الخاص بتطوير قطاع التعليم والتدريب (للفترة 2000-2003)، وبرنامج دعم إصلاح التعليم في تشاد (للفترة 2004-2007)، اللذين اعتمدا خلال المشاورات القطاعية في كانون الثاني/يناير 2000 وآذار/مارس 2002، وخطة التعليم المؤقتة في تشاد للفترة 2018-2020. وجاءت هذه الخطة التعليمية المؤقتة متابعة للاستراتيجية المؤقتة للتعليم والتعليم القراءة والكتابة.
- 25- وبُذلت جهود كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- 26- فقد انتقلت النسبة الإجمالية للتسجيل بالمدارس الابتدائية من 31,8 في المائة (40,4 في المائة للبنين و22,8 في المائة للبنات) (حسب التعداد العام الأول لعام 1993) إلى 68,3 في المائة (75 في المائة للبنين و61,4 في المائة للبنات في عام 2009) (حسب التعداد العام الثاني لعام 2009).
- 27- ولا تتجاوز هذه النسبة في المناطق الريفية 60,8 في المائة، ويمثل البنون منها نسبة 67,7 في المائة بينما تمثل البنات منها 53,7 في المائة.
- 28- وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا يزال معدل تعليم القراءة والكتابة متدنياً ويناهز نسبة 33 في المائة، أي أن ثلثي السكان أميون. ويعزى هذا التأخير إلى النمو السكاني الكبير. وتفيد الدراسة الاستقصائية الثانية بشأن الديمغرافية والصحة لعام 2004 بأن 73 في المائة من النساء و54 في المائة من الرجال أميون، ولا تشمل هذه النسب انتكاس 34 في المائة من النساء و23 في المائة من الرجال إلى الأمية بعد انقطاعهم عن الدراسة قبل إكمال المرحلة الابتدائية.
- 29- وعلى مستوى التعليم العالي، كان لدى تشاد 47 مؤسسة في عام 2011، نصفها تابع للقطاع الخاص؛ واستقبلت هذه المؤسسات 20 347 طالباً، 23 في المائة منهم من الفتيات. وعلى إثر إنشاء وتشديد جامعات ومعاهد في بعض الولايات، شهدت فرص الالتحاق بالتعليم العالي تحسناً ملحوظاً. واستحدثت على مستوى الوزارة المكلفة بالتعليم مديرية للنهوض باللغات الوطنية في المنشآت التعليمية. بيد أنه لا يزال يتعين بذل الجهود من أجل الأعمال الفعلية للتدابير المتخذة لتوسيع نطاق تدريس اللغات الوطنية ليشمل كامل البلد.
- 30- وقد اتخذت تدابير ترمي إلى ضمان الحق في التعليم لجميع الأطفال منها إنشاء مدارس متنقلة، وإعفاء الأطفال ذوي الإعاقة وأبناء الأشخاص ذوي الإعاقة واليتامى من دفع الرسوم الدراسية، وزيادة معدل التحاق الفتيات بالمدارس العمومية.

اعتمادات الميزانية المخصصة لوزارة التربية الوطنية والتدريب المهني

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
المجموع	111 340 337 000	110 683 103 776	118 836 728 117	132 588 182 000	127 936 972 000
النسبة المئوية	7 في المائة	7 في المائة	8 في المائة	8 في المائة	8 في المائة

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتدريب المهني.

- 31- وقد شهد التمويل العام المخصص لقطاع التربية زيادة كبيرة حتى عام 2014، ولا سيما بفضل عائدات النفط، بيد أن الاعتمادات المخصصة للخدمات الاجتماعية ما لبثت أن تراجعت تراجعاً كبيراً منذ انخفاض سعر برميل النفط وارتفاع نفقات قطاع الأمن. وقد دفعت الحالة الاقتصادية الراهنة تشاد إلى اتخاذ تدابير خاصة لخفض نفقاتها، ولا سيما تخفيض العلاوات المقدمة للموظفين، مما تسبب في حدوث اضطرابات في الخدمات الاجتماعية، ومنها التعليم.
- 32- واعتمدت تشاد الخطة العشرية لتطوير التعليم ومحو الأمية للفترة 2017-2026، التي تغطي هذه المرة جميع مراحل النظام التعليمي. وخلصت دراسة أجرتها وزارة التربية الوطنية وترقية المواطنة بالاشتراك مع اليونيسيف في عام 2016 إلى أن طفلاً من كل طفلين في سن الدراسة الابتدائية لم يلتحق بالمدسة، أي نحو 1,2 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و11 سنة.

- 33- وغالبية المدرسين هم من "المعلمين المحليين" (زهاء 70 في المائة من مجموع مدرسي المدارس الابتدائية)، مما يعزز أوجه عدم المساواة في التحاق الأطفال بالمدارس. وتوجد غالبية المدرسين المدربين في المناطق الحضرية، بينما يوجد المعلمون المحليون في المناطق الريفية.
- 34- وتشمل أبرز التحديات والقيود التي تواجه تطوير التعليم في تشاد، كما حددها التشخيص الأخير لنظام التعليم التشادي، ما يلي: النقص الشديد للغاية في تطور التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ أما فيما يتعلق بالتعليم الأساسي، فيتسم بعدم كفاية نطاق المستفيدين منه وبالتفاوت في الاستفادة منه.
- 35- ومع ذلك، لوحظت تفاوتات كبيرة من حيث النسبة الإجمالية للتسجيل التي تتراوح بين 95 في المائة في الجنوب وبين 20 إلى 40 في المائة في الشمال. ويلاحظ أن المرافق المادية القائمة في تلك المناطق متردية الجودة وغير كافية.
- 36- وتركز المدارس الوطنية لتدريب المعلمين التي بلغ عددها 22 في الفترة 2010/2011 على تأهيل مدرسين للعمل في المدارس الابتدائية. وتدريب هذه المدارس 3 000 مدرس كل عام. غير أن خريجي هذه المدارس لا يلتحقون تلقائياً ببيئة التدريس. ذلك أن أكثر من 10 000 شخص حصلوا على التدريب في تلك المدارس خلال السنوات الأخيرة كانوا غير معينين بحلول عام 2012.
- 37- ويسجل اليوم مستوى مُرضٍ من تعميم التعليم الجامعي والتكنولوجي حيث إن جميع المدن الكبرى تحتضن مؤسسات للتعليم الجامعي، بيد أن الغرض منها وجودتها لا يزالان يطرحان إشكاليات بسبب نقص الموارد البشرية، وعدم ملاءمة برامج التدريب من حيث الجدوى والكفاءة، ومن حيث تركيزها على سوق العمل، والافتقار إلى جسور بين الشركات ومؤسسات التعليم العالي.
- 38- وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة من حيث الكم، لا يزال نظام التعليم التشادي يواجه تحديات أعاققت تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف القطاعية للأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، ولا سيما ما يتعلق منها بالتعليم الابتدائي الشامل وسد الفجوة بين الفتيات والفتيان من حيث الالتحاق بالمدارس.

دال - الوضع الاقتصادي

- 39- تصنف تشاد ضمن أفقر بلدان العالم. وفي حين يظل نموها السكاني (3,6 في المائة سنوياً) يشكل تحدياً كبيراً، تفاقمت عوامل ضعف النساء والأطفال بسبب تعقد الحالة السياسية وعدم استقرار الأوضاع الإقليمية وبسبب وجود عوامل عالمية غير مواتية (تغير المناخ، والأزمة الاقتصادية العالمية، والقيود الاجتماعية الثقافية).
- 40- وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية، حلت تشاد، حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2015، في المرتبة 186 من أصل 187 بلداً. ويبلغ متوسط العمر المتوقع في البلد 50 عاماً. ويستمر هذا الفقر نتيجة عوامل هيكلية ووظيفية. فبعد أن اعتمد اقتصاد تشاد لفترة طويلة على الزراعة (القطن، والصمغ العربي، وقصب السكر)، شهد بعداً جديداً في عام 2003، أي العام الذي دشن فيه إنتاج النفط وصدرت منه كميات كبيرة إلى بلدان العالم. وقد أحدث ذلك المستجد تغييراً كبيراً في الهيكل الاقتصادي للبلد.
- 41- فقبل استغلال النفط، كان القطن، وهو المحصول الرئيسي الموجه للتصدير، يمثل ما بين 60 و65 في المائة من إيرادات الصادرات. ويتوزع الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بين القطاعات الثلاثة

بنسبة 36 في المائة للقطاع الأول، ونسبة 14 في المائة للقطاع الثاني، ونسبة 50 في المائة للقطاع الثالث. وقد انقلب هذا الوضع برمته منذ بدء استغلال النفط.

42- فقد أدى هذا الاستغلال في الفترة بين عامي 2004 و2005 إلى تضاعف الناتج المحلي الإجمالي تقريباً من 1 732 بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2004 إلى 3 101 بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2005. وشكلت عائدات النفط في المتوسط نسبة 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2005 و2011، مقابل 25 في المائة للزراعة وتربية الماشية، و15 في المائة للتجارة، و30 في المائة لجميع القطاعات الأخرى.

43- وفيما يتعلق بالمالية العمومية، وعلى الرغم من تحديات البيئة الدولية، أتاح زخم النمو في العقد الماضي إدارة الميزانية على نحو مرض إجمالاً. وفي إطار برنامج دعم تحديث المالية العمومية، أدخلت تحسينات على دورة الميزانية وإدارة الخزانة لضمان جودة الاستثمارات العامة وتمويل خدمات الرعاية الاجتماعية، والحد من حصة الإنفاق خارج الميزانية (25 في المائة من الميزانية).

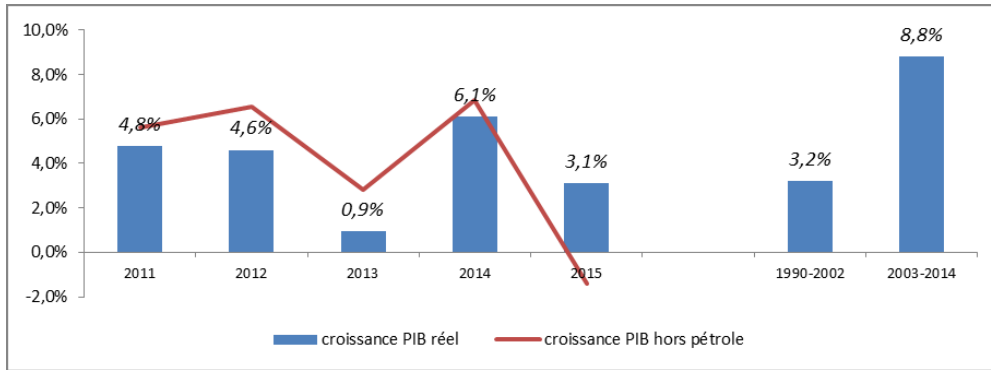
44- ومع ذلك، لا تزال تحديات الميزانية تثقل كاهل الحكومة إذ تضطر إلى تكبد نفقات كبيرة سواء في دفع الأجور أو النفقات التشغيلية أو التحويلات أو الاستثمارات. وتأتي أكبر مواردها من عائدات النفط، التي تمثل في المتوسط ما يقرب من 80 في المائة من إيرادات ميزانية الدولة.

45- ولا تمثل الإيرادات غير النفطية في الوقت الحالي سوى 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً ولا تسمح للدولة بسد تكاليف الأجور. وعلى غرار ذلك، انخفضت المعونة الأجنبية التي توفر مصدرراً آخر لتمويل النمو. ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الأونكتاد، تقرير عام 2010 عن أقل البلدان نمواً)، بلغ المبلغ الصافي للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لتشاد خلال الفترة 2009-2011 والمقدمة من جميع الجهات المانحة ما مجموعه 251 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2009، و212 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2010 و200 مليون دولار في عام 2011، أي بمؤشر تباين قدره 84 في عام 2010 و80 في عام 2011 (على أساس 100 في عام 2008). والواقع أن البلد لا يستطيع أن يواجه بمفرده تحديات النمو والحد من الفقر وتطوير الخدمات الأساسية (الطرق والمدارس والمراكز الصحية والهياكل الأساسية للمياه). ولا يزال الاقتصاد يعتمد على المعونات الخارجية. ومن هذا المنظر، يظل الدعم الخارجي حاسماً بالنسبة لتنمية البلد. ومثل متوسط الدين الإجمالي للبلد نسبة 30,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2009-2011. ومثل الدين الخارجي نسبة 24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في حين مثل الدين المحلي نسبة 6,9 في المائة. ويمثل صافي القيمة الحالية للديون الخارجية زهاء 40,7 في المائة من صادرات السلع والخدمات خلال الفترة قيد الاستعراض. ومن شأن التقيد بشروط تخفيف عبء الدين في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون أن يخفف الدين الخارجي بمقدار النصف بالقيمة الاسمية (أكثر من بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وهو ما قد يخفف من أعباء خدمة الدين بزهاء 40 مليون دولار أمريكي سنوياً على مدى 30 عاماً على مستوى اللجنة الوطنية لتحليل الديون.

46- ويعزى هذا الوضع الاقتصادي غير المواتي إلى الأزمة العالمية الناجمة عن انخفاض سعر البرميل ومشاركة تشاد في مكافحة الإرهاب عبر الوطني.

الرسم البياني 1

تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باحتساب قطاع النفط وبدون احتسابه



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، عام 2016.

47- وتهيمن على القطاع الخاص شركات تجارية غير رسمية مما يشير إلى بطء وتيرة تحديث النشاط الاقتصادي. ولا يوجد في تشاد سوى عدد قليل جداً من الشركات التجارية الرسمية التي تساهم بفعالية في النمو واستحداث فرص العمل اللائق. ويشهد إنشاء الشركات التجارية تطوراً إيجابياً وإن كان يتسم بالبطء الشديد بسبب الصعوبات التي تواجه بيئة الأعمال.

48- غير أن تشاد تمكنت خلال السنوات الثلاث الماضية من تحسين ترتيبها في مجال ممارسة الأعمال التجارية إلى المرتبة 183 من بين 189 بلداً في عام 2016 بعد أن حلت بالمرتبة 189 من أصل 189 بلداً في عام 2013.

الجدول 1

ترتيب تشاد في مجال ممارسة الأعمال التجارية

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تصنيف ممارسة الأعمال التجارية	178/173	181/175	183/183	183/183	183/183	185/184	189/189	189/185	189/183

المصدر: البنك الدولي.

49- وتجدر الإشارة إلى أن التمييز لا يمارس في تشاد في العمالة في القطاعين الخاص والعام على السواء. ففيما يتعلق بالقطاع الخاص، تجدر الإشارة إلى أن قانون العمل رقم 038 المتعلق بالعمل والاتفاق الجماعي العام لا يميز بأي شكل من الأشكال على أساس نوع الجنس سواء في التوظيف أو في الضمان الاجتماعي.

50- وفيما يتعلق بالقطاع العام، لا يفرق قانون العمل رقم 017/PR/2001 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2001 والمتعلق بالنظام الأساسي العام للتوظيف العمومية، والقانون رقم 038/PR/96 المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 2001، بين الرجل والمرأة، لا في طريقة الإدماج والتوظيف، ولا في إدارة المسار الوظيفي أو التقاعد. وينبغي التذكير أنه لا توجد في جمهورية تشاد أي أحكام تشريعية تكرس الفجوة في الأجور بين الجنسين: يجب أن يدفع نفس الأجر نظير نفس العمل.

51- غير أن النظام الأساسي للتجارة، كما ينص عليه الأمر رقم 006/PR/84، يميز ضد المرأة المتزوجة من حيث إنه يشترط عليها استشارة زوجها لكي تتمكن من ممارسة نشاط تجاري. على أنه

تجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر قد ألغي منذ إصدار منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا للقانون الموحد للقانون التجاري العام.

52- ويشير الخبراء والمختصون إلى أن المرأة تضطلع في جميع أنحاء العالم بدور حاسم في جميع الجوانب، وأن تمكينها يساهم في تنمية البلدان.

53- ولمعالجة هذه الحالة، وضعت الحكومة آليات هي: قانون العقوبات، والسياسة الوطنية للشؤون الجنسانية، ومشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل.

هاء- حالة الصحة في تشاد

54- تندرج السياسة الوطنية في مجال الصحة في صلب رؤية تشاد في أفق عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وستنفذ هذه السياسة من خلال الخطط الوطنية والمحلية للنهوض بقطاع الصحة، ويتوقع أن يتيح تنفيذ هذه السياسة لتشاد نظاماً صحياً فعالاً ومرناً بحلول عام 2030، من أجل الاستجابة المثلى لجميع الاحتياجات الصحية لسكان البلد، ولا سيما الفقراء والمعوزون.

55- وتستمد الخطة الوطنية للصحة شرعيتها من دستور جمهورية تشاد، الذي تنص المادة 17 منه على أن "شخص الإنسان مقدس ولا تنتهك حرمة. ولكل فرد الحق في الحياة". واستناداً إلى هذا الدستور، أكدت الحكومة من جديد، في برنامج عملها السياسي، أولوية قطاع الصحة بالاحتفاظ بوزارة الصحة العامة ضمن الوزارات ذات الأولوية.

56- وتواجه تشاد، على غرار بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية، أوضاعاً صحية تتسم بارتفاع معدلات المرض والوفيات (بموت طفل من كل ثمانية أطفال قبل بلوغ سن الخامسة. المصدر: المسح الديموغرافي والصحي والمسح العنقودي متعدد المؤشرات للفترة 2014-2015) بسبب الأوبئة (التهاب السحايا والحصبة والكوليرا وغيرها)، والأمراض المعدية وغير المعدية الأخرى، فضلاً عن أمراض الأمومة. ويفجع هذا العبء الثقيل الأسر التشادية كل عام، وتترتب عليه عواقب وخيمة، ولا سيما على صحة المعوزين والضعفاء من السكان، بمن فيهم الأمهات والأطفال.

57- وسعيًا إلى التغلب على هذه التحديات، بذلت الحكومة جهوداً كبيرة في بناء الهياكل الأساسية الصحية، وتوفير المعدات الطبية الحيوية والوسائل اللوجستية، وتدريب الموظفين المؤهلين وتعبئتهم، وتمويل الخدمات، وتوفير العلاج المجاني، ووضع برامج صحية جديدة، وغير ذلك. وقد بذلت هذه الجهود بهدف تعزيز فعالية النظام الصحي ودحر اتجاه الوفيات والمرض في البلد. وتدعم السلطات العليا في البلد جميع هذه الإجراءات وتواكبها من خلال عقد رئيس الدولة لاجتماعات شهرية تضم مختلف الجهات الفاعلة في القطاع الصحي، بما في ذلك شركاء التنمية، للوقوف على التقدم المحرز، وتقويم أي خلل وظيفي يلاحظ في جميع مستويات الهرم الصحي، عند الاقتضاء.

58- وقد أتاحت جميع هذه الجهود تحسناً تدريجياً في المؤشرات الصحية وما انفكت تعزز فعالية النظام الصحي. ووفقاً لنتائج المسح الديموغرافي والصحي والمسح العنقودي متعدد المؤشرات للفترة 2014-2015، انخفض معدل وفيات الأمهات من 1099 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي في عام 2004 إلى 860 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي في عام 2014، وتراجع معدل وفيات الرضع من 102 لكل 1 000 مولود حي في عام 2004 إلى 72 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي في عام 2014، وانتقل معدل وفيات الرضع والأطفال من 191 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي في عام 2004 إلى 133 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي في عام 2014. وارتفع معدل الولادة بمساعدة طبية من 21 في المائة في عام 2004 إلى 34 في المائة في عام 2014.

59- وبالإضافة إلى ذلك، لم تسجل في البلد حالات انتشار واسع لوباء ي التهاب السحايا والحصبة منذ عام 2012. بيد أنه سجلت حالات من الكوليرا في عام 2014 في النجينا ومايو كيبى وتانجيلي وفي عام 2017 في إقليمى السلامة وسيللا. وتوقف أيضاً انتقال شلل الأطفال منذ عام 2012.

60- وعلى الرغم من التقدم المحمود الذي لوحظ، لا يزال الطريق طويلاً أمام تشاد للحصول على نظام صحي فعال ومرن. وهذا ما أكدته الاستعراض الأول لقطاع الصحة الذي أجري في حزيران/يونيه 2015 في سار في شارى الأوسط، والذي أوصى بتعزيز تنظيم الخدمات، وتنسيق الأنشطة الصحية على جميع مستويات منظومة الصحة وتعزيز الشراكة.

61- ويجب أن تعالج المشاكل المحددة للسكان الرحل وسكان الجزر وسكان المناطق الوعرة معالجة سليمة. وستزداد استفادة جميع السكان من خدمات الرعاية العلاجية والوقائية والتثقيفية الجيدة على نحو منصف. وستوضع آلية لتغطية المخاطر المالية المرتبطة بالمرض وستفعل في جميع أنحاء البلد، مما سيضمن حصول الجميع على رعاية صحية كافية وعالية الجودة. وستعطى الأفضلية للنهج المجتمعي وسيعزز من أجل تسهيل حصول المجتمعات الريفية على الرعاية الصحية الأساسية، إعمالاً للمبادئ التوجيهية للاستراتيجية الوطنية لصحة المجتمعات المحلية. وسعيماً إلى تعزيز مجموعة الأنشطة الدنيا في المراكز الصحية أيضاً، يتوقع أن يدمج مختبر متطور بالأنشطة الأخرى.

62- وتواصل الحكومة بذل الجهود الرامية إلى تدريب طواقم مقدمي الرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، في تموز/يوليه 2019، استفاد 133 تشادياً من تدريب طبي في كوبا بفضل اتفاق بين تشاد وهذا البلد.

الجدول 1

بعض مؤشرات الصحة

المؤشرات	تشاد	المتوسط في أفريقيا	الأكثر أداء
انتشار وسائل منع الحمل	2,8 في المائة	23,7 في المائة	75,8 في المائة
الولادة بمساعدة موظفين مؤهلين	14 في المائة	47 في المائة	99 في المائة
وفيات الأمهات (لكل 100 000 مولود حي)	1 500	900	15
معدل الخصوبة بين المراهقات	193 في المائة	118 في المائة	4 في المائة
خدمات الرعاية قبل الولادة 1	39 في المائة	73 في المائة	98 في المائة
الاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة	23,3 في المائة	24,3 في المائة	3,5 في المائة
انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	3,5 في المائة		
المعايير من حيث الموظفين			
الأطباء	طبيب واحد لكل 26 645 شخصاً بدلاً من 986 شخصاً (وفقاً لمنظمة الصحة العالمية)		
القابلات/الممرضون	مرض مؤهل واحد لكل 5 789 شخصاً بدلاً من 1 972 شخصاً (وفقاً لمنظمة الصحة العالمية)		

المصدر: نتائج الدراسة الاستقصائية الوطنية للانتشار المصلي لعام 2005 - والتعداد العام الثاني (2009).

واو - الحالة العامة

حالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

63- منذ الإعلان عن أولى حالات الإصابة بالإيدز في عام 1986، أنشأت تشاد نظاماً لرصد الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية مواكبةً لجهودها الوطنية في التصدي لهذا الفيروس. وقد أظهرت الدراسة الوطنية للانتشار المصلي لفيروس نقص المناعة البشرية لعام 2005 أن معدل الانتشار المصلي بلغ 3,3 في المائة بين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 سنة، وبلغ نسبة 4 في المائة بين النساء و2,6 في المائة بين الرجال. وكشفت هذه الدراسة عن تفاوتات في انتشار الإصابة بين أقاليم البلد (انظر الجدول أدناه).

الجدول 2

انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية حسب مجموعة الأقاليم

الأقاليم	الانتشار المصلي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية
أنجمينا	8,30 في المائة
بوركو - إندي - تيبستي/كانم/البحيرة	3,50 في المائة
البطحاء/قبرا/السلامات	1,40 في المائة
وداي/وادي فيراء	1,20 في المائة
حجر لميس/شاري باقرمي	2,70 في المائة
مايو كيبب الشرقي/مايو كيبب الغربي	2,50 في المائة
لوغون الغربي/لوغون الشرقي/تانيجيلي	6,40 في المائة
مندول/شاري الأوسط	

المصدر: نتائج الدراسة الاستقصائية الوطنية للانتشار المصلي لعام 2005 - والتعداد العام الثاني (2009).

الجدول 3

مؤشرات فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في تشاد

الفئة	المؤشرات	القيمة	العدد	النسبة المئوية	السنوات
البالغون	عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية	206 467	10 837 532	2 في المائة	2010
	العدد المقدر للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية	97 196	206 467	47 في المائة	2010
	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء الحوامل اللاتي خضعن لفحوص ما قبل الولادة	567	15 758	4 في المائة	2010
	عدد النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية اللاتي أنجبن في العام	656	15 758	4 في المائة	2011
الأطفال دون 5 سنوات	العدد المقدر للإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال في العام	15 758	666	4 في المائة	2010
	العدد المقدر للأطفال دون سن الخامسة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية	656	11 965	5 في المائة	2010
	معدل وفيات الإيدز بين الأطفال دون سن الخامسة	359	11 965	3 في المائة	2010

المصدر: نتائج الدراسة الوطنية للانتشار المصلي لعام 2000.

64- ويؤكد تحليل الحالة تفشي الوباء على نحو متفاجم يؤثر على جميع أقاليم البلد. وعدا عن الاختلافات بين الأقاليم، تتباين أيضاً حالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية حسب فئات المصابين به وتنوع اتجاهاتهم حسب السنوات.

تمويل الدولة لمنظومة الصحة في تشاد

65- في قطاع الصحة بتشاد، تمول الحكومة جميع بنود النفقات، أي تكاليف الموظفين، والسلع والخدمات، والتحويلات والاستثمار. غير أن مستوى التمويل ضعيف بالمقارنة مع التزامات البلد بتخصيص ما لا يقل عن 15 في المائة من ميزانيتها الإجمالية لقطاع الصحة. ويُظهر تطور ميزانية وزارة الصحة العامة مقارنة بالميزانية الإجمالية للدولة ضعفاً في تخصيص الاعتمادات ومستوى متدنياً جداً من النفقات الفعلية. وقد انتقلت الحصة المرصودة لوزارة الصحة العامة في الميزانية العامة للدولة من 8,44 في المائة في عام 2003 إلى 4,2 في المائة في عام 2006 ثم 5,3 في المائة في عام 2007.

66- وبالرغم من ضعف الاعتمادات المخصصة، فإن التنفيذ الفعلي للميزانية وفقاً لوزارة المالية يتباين من سنة إلى أخرى: 86,9 في المائة في عام 2003 و 85,8 في المائة في عام 2004 و 65,4 في المائة في عام 2005 و 75,6 في المائة في عام 2006. ولا يعكس هذا الرقم مجمل الواقع لأن التمويل الخارجي يُنفذ بنسبة تفوق 80 في المائة من الاستثمارات.

67- وقد شهدت نفقات الموظفين أيضاً زيادة في الفترة ذاتها بسبب التعيينات الجديدة والترقيات المنتظمة للموظفين.

68- وتمثل نفقات الاستثمار أكثر من نصف ميزانية وزارة الصحة العامة. ويعزى هذا المستوى الكبير من الاستثمارات إلى تدخلات الجهات المانحة التي كانت هامة للغاية، بيد أنها ما انفكت تتراجع.

مختلف شركاء منظومة الصحة في تشاد

69- يشكل الدعم الذي يقدمه شركاء التنمية دفعة قوية لوزارة الصحة العامة. بيد أن التوزيع الجغرافي لهؤلاء ومجالات تركيزهم لا يتيحان لهم تقديم خدمات جيدة تشمل جميع أقاليم البلد.

70- وإجمالاً، فإن الشركاء يقترحون مساعدتهم وفقاً لاحتياجات البلد. وبالاتفاق مع وزارة الصحة العامة، يتوزعون على مختلف مناطق العمل.

71- والشركاء المتعددون الأطراف هم: منظمة الصحة العالمية، والاتحاد الأوروبي من خلال مختلف صناديق التنمية الأوروبية (من أول صندوق أوروبي للتنمية حتى تاسع صندوق من هذا النوع في يومنا هذا)، والبنك الدولي (مشروع دعم قطاع الصحة)، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويشمل الشركاء الثنائيون الوكالة الفرنسية للتنمية، ووكالة التعاون الفرنسية، ووكالة التعاون السويسرية (مشروع مكتب دعم الصحة)، ومنظمة أطباء بلا حدود (بلجيكا وفرنسا ولكسمبرغ)، ووكالة التعاون الألمانية من أجل التنمية، والبعثة الميدانية الكويتية المعنية بالصحة. وأخيراً، فإن الشركاء من الطوائف الدينية يشملون الكنيسة الكاثوليكية من خلال مشروع الصحة (التابع لمكتب الدراسات وتنسيق الأنشطة الخيرية والإنمائية)، ونظام مالطة، وجمعية الوفاق الكنسي والبعثات الإنجيلية في تشاد، وقد أنشأت منظمات إسلامية مراكز مختلفة للصحة و/أو تنظم قوافل طبية.

ثالثاً - نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والإدارية في تشاد

- 72- حصلت تشاد، التي أعلنت أنها جمهورية في عام 1958، على السيادة الوطنية الدولية في 11 آب/أغسطس 1960. وقد شهدت تشاد بعد استقلالها في عام 1960 تقلبات سياسية ومؤسسية شديدة الاضطراب. وقد اصطبغت سنوات الدكتاتورية بالفكر الوحيد من خلال أحزاب الدولة التي وأدت كل جهد لدمقرطة الحياة السياسية.
- 73- وأرست مختلف الأنظمة المتعاقبة حكم الاستبداد واختلاس المال العام والسطوة القبلية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على نطاق واسع. واضطرت تشاد إلى الانتظار حتى 1 كانون الأول/ديسمبر 1990، موعد دخولها عهداً جديداً آذن بداية عملياتها الديمقراطية.
- 74- ونُظّم مؤتمر وطني سيادي في كانون الثاني/يناير 1993 واختُتم في نيسان/أبريل من العام نفسه. وعلى إثر هذا المؤتمر، أرسيت فترة انتقالية أفضت إلى دستور 31 آذار/مارس 1996، الذي نُقِّح بموجب القانونين الدستوريين رقم 013/PR/2013 المؤرخ 3 تموز/يوليه 2013 ورقم 008/PR/2005 المؤرخ 15 تموز/يوليه 2005. وألغى هذا الدستور بموجب القانون الدستوري رقم 002/PR/2018 المؤرخ 4 أيار/مايو 2018 الذي سُن بموجب دستور الجمهورية الرابعة. وبموجب هذا الدستور الجديد، يُنتخب رئيس الجمهورية الذي يمثل السلطة التنفيذية لولاية مدتها ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وتمارس الجمعية الوطنية السلطة التشريعية. وتتولى السلطة القضائية المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية ومحكم الصلح. وينبغي أن يوضح أن الدستور الجديد ينص، في إطار الإصلاحات المؤسسية الواردة في مواده من 175 إلى 178، على استحداث قضاء عسكري.
- 75- وسعيًا إلى تقريب الإدارة من المواطنين وتمكين الجماعات المحلية اللامركزية من تولى زمام العملية الإنمائية، اختارت تشاد منذ عام 1996 أن ترسي دولة موحدة تتسم باللامركزية.
- 76- ويتواصل مسار عملية التخلي عن مركزه خدمات الدولة وتفويضها إلى الولايات والمحافظات. ويضم البلد 23 ولاية، منها مدينة أنجمينا، و112 محافظة و414 جماعة. لكن هذا التنظيم سيعاد إصلاحه في إطار الإصلاحات التي بوشرت.

ألف - السلطة التنفيذية

- 77- اعتمد الدستور في 4 أيار/مايو 2018 بعد انعقاد المنتدى الوطني الجامع. ويرسي هذا الدستور نظاماً رئاسياً متكاملًا. ويُنتخب رئيس الجمهورية لولاية مدتها ست سنوات بالاقتراع العام المباشر قابلة للتجديد مرة واحدة. ويعين أعضاء الحكومة وينهي مهامهم. ويرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء.
- 78- ويجوز لرئيس الدولة، في إطار علاقاته مع السلطة التشريعية، أن يحل الجمعية الوطنية في حال استمرار أزمة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية (المادة 95 من الدستور) ولا يُساءل أمام الجمعية الوطنية (المادة 83 من الدستور).
- 79- ولا يخضع الوزراء للمساءلة أمام الجمعية الوطنية إلا وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المواد 109 و112 و144 و145.
- 80- ورئيس الجمهورية الحالي هو فخامة السيد إدريس ديبي إتنو. وقد تولى هذا المنصب في 1 كانون الأول/ديسمبر 1990، ووضع نهاية لدكتاتورية حسين هبري القمعية. ومنذ ذلك التاريخ، خضعت تشاد لحالة استثناء استمرت حتى انعقاد المؤتمر الوطني السيادي من 15 كانون الثاني/يناير إلى 7 نيسان/أبريل 1993. واعتمد هذا المؤتمر ميثاقاً مؤقتاً وأرسي مجلساً انتقالياً أعلى. وقد انتهت

الفترة الانتقالية في عام 1996 بعد تجديدها مرتين. وبعد اعتماد دستور جديد في آذار/مارس 1996 من خلال الاستفتاء، نُظمت أول انتخابات رئاسية تعددية في تموز/يوليه فاز بها السيد إدريس ديبي إتنو. وسبقت تقلد الرئيس إدريس ديبي إتنو سدة الرئاسة في عام 1990 عملية ديمقراطية مكنته من أن ينتخب ديمقراطياً في انتخابات عام 1996. وقد أعيد انتخابه في عام 2001 لولاية جديدة. وعلى إثر الانتخابات التي أجريت في عام 2006 وأتاحت للرئيس الترشح لولاية ثالثة، اندلعت أزمة سياسية.

81- وبمبادرة من رئيس الجمهورية، دعم المجتمع الدولي (فرنسا والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية) حواراً سياسياً بين التشاديين أفضى إلى إرساء "الاتفاق السياسي الرامي إلى تعزيز العملية الديمقراطية بتشاد" الذي أُبرم في 13 آب/أغسطس 2007.

82- ونفذت هذا الاتفاق "لجنة متابعة" تألفت مناصفة من "الأغلبية والمعارضة". والاتفاق المذكور هو حالياً في صميم عمليات اتخاذ القرارات السياسية التوافقية وقد أتاح للحكومة تنظيم انتخابات سلمية في عامي 2011 و2016.

83- وأجريت الانتخابات الرئاسية يومي 9 و10 أبريل/نيسان 2016. وقبل المجلس الدستوري 14 ترشيحاً من أصل 23 ترشيحاً مقدماً. وشهدت تشاد خلال تلك الانتخابات عملية التصويت بنظام البيانات البيومترية. وانتُخب الرئيس إدريس ديبي إتنو في الجولة الأولى بنسبة 59,92 في المائة من الأصوات، وتليهِ زعيم المعارضة بنسبة 12,77 في المائة وعمدة مدينة موندو بنسبة 10,61 في المائة. وقدمت أحزاب المعارضة طعوناً تعترض فيها على النتائج. وأعلن المجلس الدستوري أن تلك الطعون لا تستند إلى أسس سليمة.

باء- السلطة التشريعية

84- في تشاد، تمارس الجمعية الوطنية السلطة التشريعية. ويُنتخب النواب لولاية مدتها خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر (المادة 113 من دستور الجمهورية الرابعة). ويشار إلى أن رئيس الجمعية الوطنية يتولى الرئاسة بالنيابة في حال حدوث شغور في منصب رئاسة الجمهورية.

85- وتجدر الإشارة إلى أن الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 13 شباط/فبراير 2011 أسفرت عن حصول الحركة الوطنية للإنقاذ، وهي الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس، على الأغلبية المطلقة، إذ حازت 117 مقعداً من أصل 188، متبوعة بالاتحاد الوطني للديمقراطية والتجديد بعشرة مقاعد، واتحاد التجديد والديمقراطية بثمانية مقاعد، والتجمع الوطني للديمقراطية في تشاد - التقدم بستة مقاعد، واتحاد العمل من أجل الجمهورية بأربعة مقاعد، إلخ.

86- ولم تُجدد الجمعية الوطنية. ويعزى هذا الوضع إلى الأزمة المالية والاقتصادية التي يمر بها البلد.

87- بيد أن عملية الانتخابات التشريعية والمحلية لا تزال جارية.

88- وتجتمع الجمعية الوطنية بحكم القانون في دورتين عاديتين في السنة. ولا يجوز أن تتجاوز مدة كل دورة 120 يوماً (المادة 124). وتُفتتح الدورة الأولى في 5 آذار/مارس وتُفتتح الدورة الثانية في 5 أيلول/سبتمبر. وإذا تصادف يوم 5 آذار/مارس أو يوم 5 أيلول/سبتمبر مع يوم عطلة، فإن افتتاح الدورة يُجرى في أول يوم عمل تال. ويجوز لها أيضاً أن تجتمع في دورة استثنائية إذا لزم الأمر.

89- وتتألف الجمعية الوطنية من عشر لجان:

- لجنة السياسات العامة والمؤسسات والقوانين والشؤون الإدارية والقضائية؛

- لجنة الشؤون المالية والميزانية والحسابات العامة؛
- لجنة الاقتصاد والتخطيط؛
- لجنة التنمية الريفية والبيئة؛
- لجنة الاتصالات، والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصالات، والحقوق والحريات الأساسية؛
- لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية ووضع المرأة وحقوق الطفل؛
- لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والموارد البشرية؛
- لجنة الثقافة والشباب والرياضة؛
- لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛
- لجنة الدفاع والأمن.

جيم - السلطة القضائية

- 90- يقرّ الدستور بالسلطة القضائية في تشاد في مادتيه 146 و147 باعتبارها أحد السلطات الثلاث التي تتركز عليها الديمقراطية. وبموجب القانون رقم 11/PR/2013 المتعلق بقانون التنظيم القضائي في تشاد، يُحدث نظام قضائي وحيد توجد على رأسه المحكمة العليا. وتضيف المادة الأولى من ذلك القانون، مع التركيز على وحدة نظام القضاء، أنه يشمل: المحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف، والمحاكم الجنائية، ومحاكم الدرجة الكبرى، ومحاكم العمل، والمحاكم التجارية، ومحاكم الصلح.
- 91- وتختص هذه المحاكم بالبت في جميع القضايا المدنية والتجارية والاجتماعية والجنائية وفقاً للقواعد المناسبة لأي منها وتُصدر أحكامها باسم الشعب التشادي.
- 92- ولا بد من الإشارة إلى أن التقاليد تؤثر نسبياً في المكانة المؤسسية للقضاء في تشاد. ويتجلى هذا التأثير من خلال حضور قضاة مساعدين في القضايا المدنية والعرفية يمثلون أعراف الأطراف حتى يحددوا الهيئة التي تبت في تلك القضايا. وتنص المادة 95 من القانون 11/PR/2013 المؤرخ 17 حزيران/يونيه 2013 المتعلق بالتنظيم القضائي على أنه "ما لم يعتمد تشريع مدني وحيد وإلى غاية تاريخ يحدد بمرسوم، تكمل هيئات البت في القضايا المدنية بقاضيين مساعدين وجيهين مشهود لهما بمعرفة التقاليد".
- 93- وتؤكد العديد من النصوص على استقلالية القضاء. ولها قيمة دستورية وقيمة تشريعية. وتشمل هذه النصوص ما يلي:

- دستور 4 أيار/مايو 2018 المؤسس للجمهورية الرابعة؛
- القانون التنظيمي رقم 17/PR/2014 المؤرخ 17 أيار/مايو 2014 بشأن تنظيم المحكمة العليا وسير عملها وقواعد الإجراءات المعروضة عليها؛
- القانون رقم 11/PR/2013 المؤرخ 17 حزيران/يونيه 2013 المتعلق بقانون التنظيم القضائي؛
- الأمر رقم 03/PR/2010 المتعلق بتنقيح القانون رقم 005/PR/98 المؤرخ 7 تموز/يوليه 1998 المتعلق بتنظيم المجلس الأعلى للقضاء وسير عمله؛

- المرسوم بقانون رقم 007/PR/2012 المؤرخ 21 شباط/فبراير 2012 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاء.

المحكمة العليا

94- تنص المادة 157 والمواد التي تليها من دستور جمهورية تشاد على أن المحكمة العليا هي أعلى هيئة قضائية في الشؤون القضائية والإدارية والدستورية وشؤون الحسابات. وهي مختصة أيضاً بالبت في المنازعات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية والجماعية والاستئنائية. ولها ولاية قضائية على كامل الإقليم الوطني. وتفصل فيما يقدمه كل مواطن من دفعات تطعن في دستورية الحكم الصادر عن إحدى المحاكم في قضية تتعلق به.

95- وتتألف من خمس غرف، هي:

- غرفة قضائية؛
- غرفة إدارية؛
- غرفة للحسابات؛
- غرفة دستورية؛
- غرفة غير دائمة تتألف من 7 نواب و4 قضاة من المحكمة العليا ينتخبهم نظراؤهم المكلفون بقضايا الحيانة العظمى.

96- وتتألف المحكمة العليا من 43 عضواً منهم رئيس و42 مستشاراً. ويُنتار رئيس المحكمة العليا من بين أكبر قضاة السلك القضائي. ويعينه رئيس الجمهورية بعد استشارة رئيس الجمعية الوطنية.

97- أما الأعضاء الآخرون فيعينهم رئيس الجمهورية أو رئيس الجمعية الوطنية ويتم اختيارهم من بين أعلى القضاة رتبة في سلك القضاء من ذوي الاختصاص في القانون الإداري وقانون الميزانية والمحاسبة العامة والقانون الدستوري.

98- ويجدد اختصاصات المحكمة العليا وتنظيم وسير وأصول المحاكمات أمامها الأمر رقم 15/PR/2018 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 الذي ينص على اختصاصات وتنظيم وسير وأصول المحاكمات أمام المحكمة العليا.

99- وتبت المحكمة العليا في الطعون المقدمة في مرحلة النقض لعدم الاختصاص أو تجاوز الصلاحيات وانتهاك القانون وتدلي برأيها في مشاريع القوانين قبل التداول بشأنها في مجلس الوزراء.

محاكم الاستئناف

100- توجد في تشاد خمس محاكم عاملة إلى جانب خمس محاكم أخرى قيد الإنشاء ولكل منها اختصاص إقليمي محدد بوضوح. وتنقسم كل محكمة من محاكم الاستئناف على النحو التالي:

- غرفة للشؤون المدنية والعرفية؛
- غرفة إدارية؛
- غرفة تجارية؛
- غرفة اجتماعية؛

- غرفة للجنح والمخالفات؛
- غرفة للاتهام؛
- غرفة لشؤون الطفل.

101- ومحكمة الاستئناف هي الهيئة القضائية للقانون العام من الدرجة الثانية التي تبت في المنازعات التي صدرت فيها أحكام في المرحلة الابتدائية في محاكم الدرجة الكبرى ومحاكم الصلح التابعة لها والتي قُدمت طعون فيها وفق الإجراءات الشكلية وفي الآجال التي ينص عليها القانون.

102- وتصدر أحكام محكمة الاستئناف بالأغلبية. ويمثل النيابة العامة فيها المدعي العام أو من ينوب عنه، بمساعدة من كاتب محكمة.

المحاكم الجنائية

103- المحاكم الجنائية التي نص عليها القانون المتعلق بالتنظيم القضائي في تشاد هي هيئات غير دائمة تابعة لكل محكمة استئناف يُطلب منها إصدار أحكام في الجرائم المعروضة عليها وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية.

104- وتتألف مما يلي:

- رئيس محكمة الاستئناف أو مستشار يرأس الهيئة؛
- مستشاران لدى محكمة الاستئناف؛
- أربعة محلفين.

105- وتتألف هيئة المحلفين من مواطنين تزيد أعمارهم عن ثلاثين سنة ممن يلمون بالحديث والقراءة والكتابة، ويتمتعون بحقوقهم السياسية والمدنية وينحدرون من أسر ويُختارون بالقرعة من قائمة بخمسة وعشرين اسماً. وتتناقى مهام هيئة المحلفين مع ممارسة وظيفة حكومية أو ولاية برلمانية ومع صفة موظف الشرطة العسكرية من أي سلك عسكري كان.

محاكم الدرجة الكبرى

106- يقضي المرسوم رقم 1010/2014 المتعلق باستحداث المحاكم وتحديد نطاق اختصاصها الإقليمي بأن تُزوّد كل مقاطعة مركزية بمحكمة من محاكم الدرجة الكبرى يغطي اختصاصها الإقليمي النطاق الإداري للمقاطعة وارتباطها القضائي.

107- وينص القانون المتعلق بقانون تنظيم المحاكم في مادته 32 والمواد التي تليها على أن تُعرض على محكمة الدرجة الكبرى جميع القضايا المدنية والإدارية التي لم يُسند اختصاص البت فيها إلى محكمة أخرى بسبب طبيعتها أو مبلغ الدعوى. ويسري هذا الأمر مهما كان القانون المنطبق على القضية وصفة طرفيها". وتتألف محكمة الدرجة الكبرى من غرفة مدنية؛ وغرفة إدارية؛ وغرفة للجنح والمخالفات؛ وغرفة لشؤون الأطفال؛ ومكتب أو مكاتب للتحقيق.

108- وتتألف محكمة الدرجة الكبرى من رئيس ونائب له أو عدة نواب، ومن قضاة جلوس، وقضاة للتحقيق، وقضاة للأطفال. ويوزّع القضاة الجلوس على مختلف الغرف بأمر من رئيس المحكمة.

- 109- ويمثل النيابة العامة لدى محكمة الدرجة الكبرى المدّعي العام للجمهورية بمساعدة نواب له. ويخضع هذا الأخير لسلطة المدّعي العام لدى محكمة الاستئناف.
- 110- وتتألف محكمة الدرجة الكبرى من رئيس كتابة المحكمة وكتبة المحكمة ورئيس أمانة النيابة العامة ومساعدين.
- 111- وتصدر المحكمة أحكامها جماعياً ما لم تكن تمر بمرحلة انتقالية يقل فيها عدد القضاة المعيّنين فيها عن ثلاثة قضاة، دون احتساب قضاة التحقيق.

محاكم العمل والضمان الاجتماعي

- 112- تنص المادة 40 من قانون تنظيم المحاكم على أن قواعد اختصاص محكمة العمل والضمان الاجتماعي تحددها المادة 411 من قانون العمل. وتُنظر محاكم العمل والضمان الاجتماعي في المنازعات الفردية بين العمال وأرباب عملهم فيما يتعلق بعقود العمل، وعقود التدرّب المهني، والاتفاقات الجماعية لظروف العمل والنظافة الصحية والأمن، والاعتراضات فيما يتعلق بانتخاب مندوبي العمال ونظام الحماية الاجتماعية. وتتألف محكمة العدل والضمان الاجتماعي من قاضٍ رئيس؛ ومن قاضٍ مساعد من العمال وآخر يمثل رب العمل. ويُعيّن هذان القاضيان المساعدان بموجب مرسوم مشترك بين وزارة العمل والضمان الاجتماعي ووزارة العدل بعد التشاور مع منظمات أرباب العمل ونقابات العمال الأكثر تمثيلية، ويؤديان اليمين أمام رئيس المحكمة. ويساعد رئيس المحكمة كاتب محكمة.

المحكمة التجارية

- 113- تُحدّد قواعد اختصاص المحكمة التجارية بموجب المواد 2 إلى 6 من المرسوم بالقانون رقم 009/PR/2004 المؤرخ 23 آب/أغسطس 2004 بشأن تنظيم المحاكم التجارية وسير عملها.
- 114- والمحكمة التجارية هي هيئة قضائية مختصة للبت ابتدائياً في القضايا المتعلقة بالعقود التجارية، والمنازعات المتعلقة بالشركات التجارية ولا سيما الحوادث المتعلقة بالعجز عن الأداء.
- 115- وتتألف المحكمة التجارية من رئيس، وقاضٍ جالس أو قضاة جلوس، وقضاة استشاريين، ورئيس كتابة المحكمة، وكتبة المحكمة ومساعدتهم.
- 116- وينتمي الرئيس والقضاة الجلوس إلى سلك القضاء.
- 117- ويعيّن القضاة الاستشاريون من بين التجار. ويُحدد النظام الأساسي والتأديبي للقضاة الاستشاريين بموجب المواد من 17 إلى 22 من المرسوم بالقانون رقم 009/PR/2004، المتعلق بتنظيم المحاكم التجارية وسير عملها.
- 118- وينص المرسوم بقانون رقم 009/PR/2004 المؤرخ 23 آب/أغسطس 2004 على أن المحاكم التجارية مختصة في البت في المنازعات التجارية المتعلقة بالعقود الموحدة بشأن توحيد قانون المعاملات التجارية. وبموجب المادة 14 من المرسوم بقانون رقم 009/PR/2004 المؤرخ 23 آب/أغسطس 2004، فإن الإجراءات التي يتعين اتباعها أمام المحكمة التجارية هي تلك المنصوص عليها في العقود الموحدة الصادرة عن منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا وقانون الإجراءات المدنية في تشاد.

محاكم الصلح

119- تُنشأ محكمة للصلح في كل دائرة من دوائر مدينة النجمينا وفي كل مقاطعة فرعية لا توجد فيها محكمة للدرجة الكبرى الابتدائية. وينظر قاضي الصلح بمفرده في القضايا بمساعدة كاتب محكمة. ويمارس الصلاحيات التي يخولها القانون لرئيس محكمة الدرجة الكبرى. ويجوز للمدعي العام للجمهورية لدى محكمة الدرجة الكبرى، في جميع القضايا، أن يشغل مقعد النيابة العامة أمام محاكم الصلح.

120- وتختص محكمة الصلح في البت في القضايا المدنية والجنحية والمخالفات ضمن الحدود والشروط التي حددها القانون. بيد أن محاكم الصلح المنشأة في دوائر مدينة النجمينا ليست مختصة بالبت في القضايا الجنحية والمخالفات. وليست محكمة الصلح مختصة بالبت في المخالفات التي نص عليها القانون فيما يتعلق بالصحافة، والتشريعات الاقتصادية والضريبية وتشريعات الصرف.

القضاة والموظفون القضائيون

121- يُفتح باب الالتحاق بسلك القضاة عن طريق مباريات. وهو متاح للحاصلين على "ماجستير في الحقوق". وتتيح المدرسة الجديدة لتدريب الموظفين القضائيين، منذ عام 2011، تدريب دفعات من القضاة. وتقدم هذه المدرسة تدريباً تقنياً وعملياً لمدة 90 أسبوعاً.

122- وفي تموز/يوليه 2019، بلغ عدد القضاة العاملين نحو 435 قاضياً منهم 39 قاضية. وهناك حالياً 333 مراجعاً قضائياً للحسابات ينتظرون إدماجهم في العمل. ويوجد 257 كاتب محكمة؛ و143 محامياً منهم 18 امرأة، و77 في مرحلة التدريب منهم 11 امرأة؛ و35 موثقاً منهم 5 نساء؛ و43 من أعوان القضاء منهم امرأة واحدة.

123- وليس هذا العدد من القضاة والموظفين القضائيين كافياً من المنظور الموضوعي لخدمة 11,5 مليون نسمة.

124- وفضلاً عن ذلك، فإن القضاة يوزعون توزيعاً غير منصف على الإقليم الوطني. وتواجه استقلالية القضاء مشكلات التدخلات من كل نوع ومحاولات التأثير في مسار العدالة التي تمس بقرارات القضاء.

125- وحرصاً على تيسير لجوء المواطنين إلى القضاء، أنشأت الحكومة هيئات للوصول إلى الحق والعدالة في خمس محاكم استئناف واعتمدت القانون رقم 021/PR/2019 المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2019 الذي ينظم المساعدة القانونية والمعونة القضائية.

قضاء الأحداث

126- لا يجوز أن يخضع القاصر، قبل بلوغ سن 13 سنة، لأي تدابير عدا تدابير المساعدة والحماية والتعليم. ويجوز أن يُدان القاصر المتراوح عمره بين 13 و18 سنة بعقوبة السجن أو الغرامة. ولا يجوز مبدئياً أن تتجاوز مدة الاحتجاز الاحتياطي ستة أشهر.

127- وتعتزم الحكومة التشادية استحداث مراكز متخصصة لاستقبال القاصرين، إعمالاً لروح القانون رقم 007/PR/1999 المتعلق بإجراءات الملاحقة الجنائية والبت في الجرائم التي يرتكبها القاصرون الذين تتراوح أعمارهم بين 13 وأقل من 18 سنة.

128- وقد صدقت تشاد على جميع الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المتعلقة بحقوق الطفل تقريباً.

129- وفي هذا الصدد، اعتمدت الحكومة في مجلس الوزراء في عام 2016 استراتيجية مؤقتة بشأن قضاء الأحداث، من أجل إقامة العدل فيما يخص القاصرين.

نظام السجون

130- يعاني نظام السجون التشادي من الاكتظاظ. وقد أُحصي في عام 2016 ما مجموعه 4 775 محتجزاً في أماكن تَسع نظرياً 2 080 محتجزاً (أرقام برنامج دعم نظام القضاء في تشاد).

131- وينص القانون رقم 19/PR/2017 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2017 المتعلق بنظام السجون، في المادة 21 منه، على الفصل بين أجنحة السجناء الرجال والسجينات وبين المدانين والمحتجزين احتياطياً. وقد أشارت المادة 23 من القانون المذكور إلى القاصرين.

المستجدات القضائية

قانون مكافحة الإرهاب (عام 2015)

132- اعتمدت الجمعية العامة في تموز/يوليه 2015 قانوناً جديداً بشأن قمع الأعمال الإرهابية. ويعرف هذا القانون فعل الإرهاب تعريفاً واسعاً نسبياً.

133- وينص هذا القانون على تطبيق عقوبة الإعدام في "أشد الجرائم خطورة". وقد مُدّدت المدة التي يجوز احتجاز مشتبه فيه خلالها قبل عرضه على المحكمة من 48 ساعة إلى 30 يوماً، وهي مدة يجوز للمدعي العام تحديدها مرتين. وخضع هذا النص للمراجعة لجعله متوافقاً مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان وقانون العقوبات الجديد، لا سيما فيما يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام.

إصلاح التنظيم القضائي

134- يُلزم إصلاح عام 2013 غرف المحاكم بالبت في القضايا جماعياً. بيد أنه يمكن العودة إلى القاضي الوحيد، عندما تكون أعداد القضاة قليلة في بعض المحاكم.

135- وقد نص القانون الجديد لتنظيم المحاكم على المسؤولية التي تتحملها الدولة بسبب الأداء المعيب في إحقاق العدالة (كأن يتأخر القاضي مثلاً في البت في تدبير عاجل). وينبغي أن تُعرض الإجراءات على المحكمة العليا.

حظر زواج الأطفال

136- من أجل القضاء الفعلي على زواج الأطفال، سنت الحكومة القانون رقم 029/PR/2015 المؤرخ 21 تموز/يوليه 2015 والمتعلق بحظر زواج الأطفال والقانون رقم 01/PR/2017 المؤرخ 8 أيار/مايو 2017 والمتعلق بقانون العقوبات.

قانونا العقوبات والإجراءات الجنائية الجديديان

137- بدأ نفاذ قانون العقوبات في 8 أيار/مايو 2017 وبدأ نفاذ قانون الإجراءات الجنائية في 14 تموز/يوليه 2017 فألغى عقوبة الإعدام. بيد أنه قد أُبقي على عقوبة الإعدام في أفعال الإجرام التي ينظمها القانون رقم 34 لعام 2015.

رابعاً- الإطار القانوني والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان

ألف- الإطار القانوني

- 138- لقد ثبت أن من الضروري التصديق على بعض الاتفاقيات لتحسين مستوى الحماية التي تتيحها الدولة. ولذلك يتطلب النظام القضائي مواءمته مع التزامات الدولة على المستويين الداخلي والدولي، ولا سيما مع مراعاة توصيات الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، وتوصيات هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، والمنتدى الوطني الأول لحقوق الإنسان وحالة العدالة.
- 139- وعلى المستوى المؤسسي، من شأن إعادة تنظيم وزارة العدل المكلفة بحقوق الإنسان وتعزيز قدراتها أن يتيحا لها الاضطلاع بدور مركزي في تنفيذ الإطار القضائي.
- 140- وتشارك منظمات ومؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان مشاركة كبيرة في تنفيذ سياسة الحكومة في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

باء- الإطار المؤسسي

وزارة العدل المكلفة بحقوق الإنسان

- 141- في إطار النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بالحرريات الأساسية، أنشئت في عام 2005 وزارة مكلفة بحقوق الإنسان والحرريات الأساسية. وكُلِّفت هذه الوزارة بتعزيز سياسة الحكومة في مجال حقوق الإنسان (حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ونشرها).
- 142- وفي عام 2014، أُدمجت الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان بوزارة العدل التي غدت وزارة العدل المكلفة بحقوق الإنسان. وأوكلت في هذه الوزارة سياسة النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها إلى مديرية حقوق الإنسان. وهي مكلفة بحماية حقوق الإنسان والحرريات الأساسية والنهوض بها.
- 143- وتضطلع مديرية حقوق الإنسان بدور هام في تعزيز الإطار القانوني للنهوض بحقوق الإنسان والحرريات الأساسية وحمايتها.
- 144- بيد أن بعض النصوص وإن كان يُواظب على إدخالها في النظام القضائي القانوني الداخلي لم تنشر على نحو كاف يمكن المواطنين من معرفتها.

منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان

- 145- شجع المؤتمر الوطني السيادي الذي نظم في عام 1993 على إنشاء منظمات المجتمع المدني. وُنشأ الجمعيات بجرية.
- 146- وتنظم الجمعيات في تشاد بموجب الأمر رقم 62/INT-SUR/27 المؤرخ 28 تموز/يوليه 1962 والمتعلق بتنظيم الجمعيات ومرسومه التنفيذي رقم 62/INT-SUR/165 المؤرخ 25 آب/أغسطس 1962. ووفقاً لهذا الأمر، يخضع الإذن بتسيير جمعية لتصريح مسبق من وزارة إدارة الأراضي والأمن العام، وهي السلطة المخوّلة إعطاء هذا التصريح.
- 147- وتوجد حالياً 2 407 جمعيات. وتضم جمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان بوجه عام وجمعيات تناضل نصرة لقضايا المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة بوجه خاص. وتنظم بعض الجمعيات في تكتلات. وتنظم هذه الجمعيات أنشطة بشأن حقوق الإنسان وتتعاون مع المكتب القطري لمفوضية

الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتعد المفوضية مرتين في الشهر اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني.

148- وفي إطار التقارير المواضيعية، تستند الحكومة إلى تقارير منظمات المجتمع المدني. وتعد هذه المنظمات أيضاً تقاريرها الموازية.

149- وتجدر الإشارة إلى أن جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان تكثف من أنشطتها المناصرة التي لا تقتصر على تعزيز قدرتها، بل أيضاً وبالأخص حتى تتيح لها الحكومة إطاراً قانونياً يمكن من حمايتها أثناء أداء مهامها.

جيم- مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان

150- بالإضافة إلى وزارة العدل المكلفة بحقوق الإنسان، تساهم أيضاً اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والسلطة العليا للإعلام والسمعي البصري والمجلس الأعلى للجماعات المستقلة والتقليدية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومنظمات حقوق الإنسان في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

دال- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

151- بناء على توصية من المؤتمر الوطني السيادي، أنشأت تشاد مفوضية وطنية لحقوق الإنسان في عام 1994، بموجب القانون رقم 031/PR/94.

152- وتتألف هذه اللجنة من ممثلين للوزارات والمجتمع المدني وهي مكلفة بما يلي:

153- صياغة آراء تقدم إلى الحكومة بشأن الحريات وحقوق الإنسان، بما في ذلك وضع المرأة وحقوق الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة؛

154- مساعدة الحكومة وسائر المؤسسات الوطنية والدولية في تناول جميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في تشاد؛

155- إجراء دراسات استقصائية ونشر دراسات ومنشورات تتناول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

156- وتشوب اللجنة التي أنشئت بعض النواقص. ذلك أن قانون إنشائها يتعارض مع مبادئ باريس:

157- وقد سُلِّط الضوء على مواطن ضعف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال اعتمادها من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عامي 2002 و2009. واستتباعاً لذلك، فقدت اعتمادها في التصنيف ألف وخفض مركزها إلى التصنيف باء.

158- وترتبت على هذه الأوضاع تبعات أثرت على صورتها. ولا يسمح لها مركزها لا بأن تُنتخب في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولا في مكتب منتدى اللجان الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان ولا في الجمعية الفرنكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان.

159- وقد اتخذت الحكومة إجراءات ترمي إلى إصلاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك تعبيراً عن إرادتها السياسية ومعالجة الشواغل العديدة التي أثارها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

160- ونظمت الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، بدعم من المكتب القطري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في أيلول/سبتمبر 2015، حلقة عمل للموافقة على مسودة مشروع قانون إصلاح اللجنة.

161- وأدت هذه الإجراءات إلى إدراج المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في مصاف كبرى مؤسسات الجمهورية واعتماد القانون رقم 28/PR/2018 المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 المتعلق بصلاحيات المؤسسة المذكورة وتنظيمها وسير عملها. ومن أجل إرساء المفوضية، بدأت عملية انتقاء المفوضين وفقاً لأحكام القانون الجديد.

162- ولا يستجيب إصلاح اللجنة لضرورة تحسين الإطار القانوني والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان في جمهورية تشاد فحسب، بل إنه جاء أيضاً لمتابعة العديد من التوصيات الصادرة عن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة والاستعراض الدوري الشامل.

هاء- التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني

163- رأَت جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان النور بفضل الانفتاح الديمقراطي الذي شهده البلد في عام 1990. والواقع أن الحكومة، في إطار انتقالها إلى انخراط أكثر استراتيجية وشمولاً، تعكف على التعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني. ويتيح هذا التعاون فهم الرهانات الملموسة والتحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، تشارك هذه المنظمات في أنشطة بعينها تنظمها الحكومة لا سيما خلال البعثات الميدانية وحلقات العمل الخاصة بإعداد التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات والموافقة على هذه التقارير ومختلف النصوص في مجال حقوق الإنسان، التي تعقد في انجمننا أو داخل البلد.

164- وفي إطار متابعة الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان، تشارك منظمات المجتمع المدني في عضوية اللجنة الوزارية المشتركة لمتابعة الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان، التي أنشئت بموجب المرسوم رقم 3912/PR/PM/MDHLF/2011 المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2011 والمتعلق باستحداث لجنة متابعة الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

165- وتساهم منظمات المجتمع المدني مساهمة جمة في تحسين الحوكمة وتوطيد السلام. ذلك أنها تنكب أيضاً على تناول المسائل ذات الاهتمام الوطني من قبيل السلام (لجنة متابعة نداء السلام والمصالحة)؛ وحقوق الإنسان (تجمع جمعيات حقوق الإنسان)؛ وحقوق فئات محددة ووضع المرأة (خلية التنسيق بين المنظمات النسوية) وغير ذلك. ويُحسب لهذه المنظمات اتخاذها مبادرات ترمي إلى التدريب والتثقيف والإعلام. فعلى سبيل المثال يشار إلى إنشاء إذاعات جموعية وإطلاق حملات للتثقيف المدني، وتقديم المساعدة القانونية وتدريب المساعدين القانونيين وغير ذلك.

واو- إذكاء الوعي بقضايا حقوق الإنسان

166- صدّقت حكومة جمهورية تشاد على عدد لا بأس به من الصكوك القانونية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالتهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

167- وسعيًا إلى تجسيد هذه الصكوك القانونية المعنية بالتهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع، وأيضاً التعريف بها في أوساط السكان، تقوم حكومة جمهورية تشاد، بالتعاون مع شركاء تقنيين وماليين مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمجتمع المدني، بتوعية وتدريب السلطات الإدارية المدنية والعسكرية، والسلطات التقليدية والزعماء الدينيين والسكان بوجه عام، بشأن الصكوك القانونية المتعلقة بحماية المرأة والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص النازحين والمشردين.

168- وتستأثر مسائل حقوق الإنسان أيضاً باهتمام كبير في برنامج تدريب قوات الدفاع والأمن. والغرض من ذلك هو تمكين هؤلاء من احترام القوانين والاتفاقيات والقواعد المكلفين بتطبيقها والعمل على فرض احترامها بطريقة عادلة وإنسانية. ويقدم تدريب بشأن حقوق الطفل إجمالاً لضباط الشرطة القضائية. وتتولى تقديم هذا التدريب الحكومة بشراكة مع الوكالة الفرنسية للتعاون لفائدة أفراد الشرطة والدرك. وحتى اليوم، توجد مدونة قواعد أخلاقيات الشرطة: المرسوم 413/PR/PM/MSPI/2016 المؤرخ 15 حزيران/يونيه 2016. وفيما يتعلق بالحرس الوطني والحرس الرخل في تشاد، يعكف حالياً على إعداد مدونة أخلاقيات.

169- وعلى غرار ذلك، تنظم الحكومة بدعم من اليونسيف مجموعة من دورات للتعزيز المستمر لقدرات القضاة وكتبة المحكمة والمحامين وسائر الدوائر المركزية في الوزارة المعنية بنظام حماية الطفل.

170- وحرصاً على توعية الفئات المستهدفة من قبيل الشباب والنساء والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بادرت اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز واليونسيف وشركاء آخرون إلى إعداد أدوات تواصل توجه فيها رسائل واضحة ودقيقة إلى شتى الفئات المستهدفة.

171- وصُيِّمت هذه الرسائل وفقاً لكل فئة مستهدفة بغرض التحفيز على تغيير السلوك من خلال ممارسات تتيح وقف المرض الذي يواصل للأسف الإيقاع بضحايا لا سيما في أوساط الشباب وهم الفئة الأكثر تضرراً. ولا توجه هذه الرسائل للميسرين والميسرات فحسب، بل توجه أيضاً إلى كل شخص يشارك في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً.

172- وتستند أنشطة التصدي للإيدز إلى اعتماد ممارسات وسلوكات بسيطة لكنها ضرورية لكل شخص من أجل الكشف عن الإصابة لمعرفة وضعه المصلي لصون سلامته من الإصابة أو الخضوع للعلاج في حال تأكد إصابته.

173- ويشارك المشهد الإعلامي التشادي أيضاً في بث رسائل توعية ورسائل تثقيفية بشأن حقوق الإنسان والنهوض بها وحمايتها. وتوجد في وسائط الإعلام العامة (RNT و TTV) والمجتمعية (FM liberté، و Radio KAR OUBA، وغيرها) برامج مثل برنامج حقوق وواجبات المواطنين، ومنبر العمال، وحوارات شتى بشأن قضايا حقوق الإنسان.

زاي- الاحتفال بالذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

174- كررت تشاد تأكيدها في توطئة دستورها على تشبثها بمبادئ حقوق الإنسان كما يعرفها ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981.

175- وتحتفل تشاد بالذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يوم 10 كانون الأول/ديسمبر من كل عام، بوصفها عضواً في منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

176- وما كان الاحتفال بهذه المناسبة ليتيسر لولا الجهود المشتركة للحكومة والدعم التقني والمالي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

177- وتتماشى المواضيع المحددة للاحتفال بالذكرى عموماً مع تلك التي يحددها الأمين العام للأمم المتحدة. ويضاف إلى ذلك قيام التلاميذ بقراءة بعض أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدستور التشادي وتقديم فرق مسرحية لعروض تمثيلية.

- 178- وفي مستهل اليوم، يدلي وزير العدل حارس الأختام المكلف بحقوق الإنسان بإعلان يذكر فيه بالدور الذي ينبغي أن تضطلع به مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان، والجهود التي بذلتها الحكومة في أعمال التزاماتها الدولية والتحديات التي يتعين التغلب عليها.
- 179- وتتيح الاحتفالات بالذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان مناسبة للسلطات التشريعية للتعريف بالصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان التي انضمت إليها تشاد وتوعية السلطات الإدارية والتقليدية والدينية بشأن مفاهيم حقوق الإنسان ومحتوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

حالة حقوق الإنسان في البلد

- 180- مرت تشاد منذ حصولها على السيادة الوطنية بالعديد من الأزمات المؤسسية والسياسية التي تسببت في نشوب نزاعات مسلحة امتدت لأكثر من ثلاثة عقود وارثكت خلالها كل أشكال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والجماعية.
- 181- وشجع مقدم الديمقراطية في عام 1990 وما صاحبها من تحرير للحياة العامة على ظهور أحزاب سياسية وجمعيات للمجتمع المدني.
- 182- وكانت حالة النزاع قد حرضت جهات تابعة للدولة وأخرى غير تابعة لها على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وكانت النساء والأطفال أول ضحايا هذا الوضع.
- 183- وتعرض النساء في معظم الأحيان لانتهاكات جنسانية أكثرها تواتراً الزواج القسري و/أو المبكر، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والاعتصاب وغيره من أشكال العنف البدني. وبفلت مرتكبو هذه الأفعال أحياناً من العقاب مستغلين الثغرات الكبيرة في الإطار المعياري، وضعف معدل الملاحقة الجنائية والتبليغ، والقيود الاجتماعية والثقافية، وعدم مواءمة العقوبات المطبقة، وتدخل بعض السلطات الإدارية والعسكرية في القضايا القضائية وضعف التعويضات الممنوحة لجبر تلك الأضرار.
- 184- وفيما يتعلق بالأطفال، ينبغي الإشارة إلى أن فئات عريضة منهم تحرم من حقها في التعليم الذي يمس بوجه خاص أطفال البدو الرحّل، وتجنيدهم من قبل القوات والمجموعات المسلحة، وإرغامهم على العمل في سن مبكرة في انتهاك للأحكام القانونية التي تحميهم. وهذه حال الأطفال خدام البيوت، والأطفال "المهاجرين" الذين يُستغلون في التسول والأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي لأغراض اقتصادية.
- 185- وأدت النزاعات المسلحة في شرق البلد وجنوبه أيضاً إلى نزوح كثيف للاجئين من السودان وأفريقيا الوسطى الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية.
- 186- وبالرغم من اعتماد قوانين هامة في مجال حقوق الإنسان، لا يزال يتعين اعتماد المزيد منها. ويتعلق الأمر تحديداً بقانون حماية الطفل وقانون الأفراد والأسرة.

التحديات التشريعية

- 187- أفرد الباب الثاني من الدستور التشادي للحريات والحقوق الأساسية والواجبات (المادة 12 والمواد التي تليها). وبالرغم من هذه الأحكام الدستورية، تواجه حماية حقوق المرأة والطفل تحديات رئيسية تتلخص في الممارسات التقليدية الضارة وصعوبات اعتماد قانون للأسرة وقانون لحماية الطفل. فعلى المستوى القضائي، ينبغي اتخاذ تدابير لتطبيق عقوبات مناسبة على أفعال الاعتصاب والعنف الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والأعراف والممارسات التقليدية الضارة.

188- وفيما يتعلق بحالة الطفل، وبالرغم من اتخاذ تدابير لحماية الطفل، لا تزال هناك تحديات حقيقية لا سيما فيما يتعلق بالحماية القانونية والحماية من الممارسات الضارة بنماء الأطفال، من قبيل مختلف أشكال الاستغلال.

189- وتبغى الإشارة إلى أن السياق الوطني والإقليمي والدولي يواجه ظواهر مستجدة تحول دون التمتع بحقوق الإنسان، ومنها ظهور الجماعة المتشددة العنيفة بوكو حرام في محافظة بحيرة تشاد وما سببه من عواقب لا حصر لها: المساس بالحق في الحياة، وتجنيد النساء والأطفال، الذين يستخدمون عادة كحاملين للقنابل في الهجمات الإرهابية، وتخريب الممتلكات، وارتكاب الاغتصاب والعنف الجنسي، والإعدامات خارج نطاق القانون وغير ذلك.

190- وللتصدي لهذه التحديات الجسيمة وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، راعى قانون العقوبات التشادي الجديد مسائل التعذيب (المادتان 323 و324)، وجريمة الحرب الناجمة عن انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف المبرمة في 12 آب/أغسطس 1949 (المواد من 285 إلى 289)، ومسؤولية القادة العسكريين والرؤساء الآخرين عن أفعال مرؤوسيه (المادتان 290 و291)، والجريمة السيبرانية (المواد من 429 إلى 438)، والقانون رقم 012/PR/2018 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2018 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر في جمهورية تشاد، وغير ذلك.

191- وراعى أيضاً قانون الإجراءات الجنائية الجديد إجراءات الملاحقة الجنائية والمحكمة فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها القصر المتراوحة أعمارهم بين 13 سنة وأقل من 18 سنة.

سبل الانتصاف في حال التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان

192- متاح لكل شخص وقع ضحية انتهاكات لحقوقه سبل انتصاف قانونية. ويتعلق الأمر بسبل الانتصاف المحلية والإقليمية والدولية. فعلى المستوى المحلي، يمكن للضحية أن يحرك دعوى لدى آليات منها تحديداً المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أو لدى هيئات قضائية. وتُعرض حالات الاغتصاب والعنف الجنسي على المحاكم الوطنية.

193- ولا يوجد في الواقع قضاة متخصصون في قضايا الاغتصاب والعنف الجنسي، ولا توجد مؤسسات متخصصة في معالجة قضايا عدم التمييز.

194- وتخضع حالة حقوق الإنسان لتقييم منتظم من خلال تقارير المجتمع المدني، والحوار في مجلس حقوق الإنسان وفقاً لإجراءات الاستعراض الدوري الشامل، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات أو تقارير الزيارات الميدانية لآليات الإجراءات الخاصة.

195- وقد قدمت تشاد في عام 2018 في إطار حوارها التفاعلي مع مجلس حقوق الإنسان تقريرها إلى الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل الخاص بها. وعلى إثر التفاعل مع مجلس حقوق الإنسان، قدم هذا الأخير إلى الحكومة 204 توصيات تراعي مجموعة التحديات التي تواجهها حقوق الإنسان في البلد وتتناول مجالات من بينها:

- تعزيز المؤسسات الوطنية المكلفة بحقوق الإنسان؛
- حالة الأشخاص الضعفاء ولا سيما المرأة والأطفال؛
- مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية؛
- مسألة الاتجار بالأشخاص؛

- التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛
- تحسين التعاون مع الآليات؛
- إلغاء عقوبة الإعدام؛
- التدابير التي يتعين اتخاذها للقضاء على الاغتصاب والتعذيب والاتجار بالأشخاص وغير ذلك.

التعاون مع الآليات الإقليمية والدولية

- 196- انضمت تشاد إلى معظم الصكوك القانونية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأدجت في الدستور هذه الصكوك المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.
- 197- وبموجب المرسوم 3912/PR/PM/MDHLF/2011 المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 2011، أنشئت في تشاد لجنة وزارية مشتركة لمتابعة الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان. واللجنة هي هيئة للتعاون والمتابعة.
- 198- واستجابة لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل، أعدت اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بمتابعة الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان خطة عمل وطنية بشأن الاستعراض الدوري الشامل وصدقت عليها.
- 199- وفيما يتعلق بالتعاون مع آليات الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة، وجهت الحكومة دعوات للمقررين الخاصين لزيارة البلد. وأفضى هذا النهج إلى تنظيم زيارتين لآليات الإجراءات الخاصة. ويتعلق الأمر بالفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في الممارسة والقانون والفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها. وأجريت هاتان الزيارتان في كانون الأول/ديسمبر 2017 ونيسان/أبريل 2018. وعلى إثر الزيارتين، أُجري تحليل لحالة حقوق الإنسان وقدمت توصيات لتحسين هذه الحقوق. ووعدت الحكومة ببذل جهود لتنفيذ التوصيات.
- 200- ومن أجل الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال التصديق على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، شرعت الحكومة في التصديق على الاتفاقيات التي لم ينضم إليها البلد بعد. وفي هذا الصدد، صُدِّق في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 على اتفاقيتين. وهما الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

حاء- مكافحة التمييز، وتحقيق المساواة وسبل الانتصاف الفعالة

- 201- يقرّ الإطار القانوني التشادي الساري في مجمله بحقوق متساوية للرجال والنساء (المواد 13 و14 و15 من الدستور). وتنص المادة 14 مثلاً على أن "تكفل الدولة للجميع المساواة أمام القانون دون تمييز بسبب الأصل أو العرق أو نوع الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الوضع الاجتماعي.
- 202- ومن واجبها أن تحرص على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأن تضمن حماية حقوقها في مجالات الحياة الخاصة والحياة العامة".
- 203- ويكفل قانون الانتخابات المساواة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالحق في التصويت والحق في الترشح. إذ تقضي الفقرة 3 من المادة 178 من القانون المذكور بأنه "يجب أن تشمل كل قائمة عدداً

- من المرشحين يقابل عدد المقاعد الشاغرة مع مراعاة المساواة بين الرجال والنساء في التمثيل، حيثما أمكن ذلك".
- 204- وبالرغم من هذه الأحكام الدستورية، لا تزال أشكال من التمييز سائدة في الممارسة في شتى مناحي الحياة السياسية والاجتماعية.
- 205- وتحظر المادة 205 من قانون العمل التشادي مثلاً عمل النساء أثناء الليل في القطاعات الصناعية.
- 206- والواقع أن جهل القوانين القائمة ووجود قوانين عرفية بالاقتران مع القانون الحديث يتسببان في إرباك العديد من المواطنين ومحددان من إعمال المساواة بين التشاديين من الجنسين كما يكرسها الدستور.
- 207- وتسيء بعض الممارسات الثقافية والأعراف لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين (زواج البتلفة، والزواج بأخت الزوجة المتوفاة، والختان، والضرب بالعصا، والزيجات المبكرة والقسرية).
- 208- وفي بعض الأوساط التي تُمارس فيها ظاهرة التقسيم الطبقي، لا يحق للفتيات والفتيان المتمين إلى طبقات اجتماعية الزواج بفتيان وفتيات من وسط آخر غير وسطهم.
- 209- ويلاحظ تفاوت في التكافؤ بين الجنسين في التعليم يزداد اتساعه مع التقدم في مراحل التعليم. ويمثل هذا التفاوت 0,8 في المائة في مرحلة التعليم ما قبل الأولي، و0,87 في المائة في مرحلة التعليم الابتدائي، و0,6 في المائة في مرحلة التعليم الثانوي (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام 2010).
- 210- وقد اعتمدت تشاد حتى الآن سياسة للتكافؤ بين الجنسين توصي بتخصيص نسبة 30 في المائة للنساء. وتُنفذت إجراءات تدعو إلى رفع نسبة هذا التمثيل إلى مستوى أعلى بقليل. وعلى إثر المنتدى الوطني الجامع، اعتمدت الحكومة قانوناً بشأن التكافؤ بين الجنسين ينص على تخصيص نسبة 30 في المائة للنساء في الوظائف الانتخابية والتعيينات كتدبير مؤقت ريثما يتحقق التكافؤ بين الجنسين.
- 211- وعلى المستوى القضائي والنفسي، تخشى النساء ضحايا الاغتصاب أو المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية من التعرض مثلاً للوصم والتهميش من المجتمع، ويقاسين صعوبات في الحديث عن حالتهن. بيد أنه ينبغي الإقرار بأن عدم لجوء النساء إلى القضاء يعزى إلى نوع من العقلية السائدة. فكشفت المرأة عن مصابها قد يسيء إلى كرامتها وسمعتها. وهناك نفور من إجراءات المحكمة. وتنضاف إلى ذلك بعض القيود مثل عدم التبليغ عن مرتكبي انتهاكات حقوق المرأة والأعراف والتقاليد التي لها تأثير لا يستهان به والتي تعيق التطبيق الفعال لمبدأ المساواة في اللجوء إلى القضاء.
- 212- وإزاء هذا الوضع، انكبت الحكومة على إلغاء جميع الأحكام التمييزية التي حددتها. وشرعت في عملية إعداد قانون جديد للأحوال الشخصية والأسرة هو الآن قيد الاعتماد. ويراعي مشروع القانون هذا الالتزامات الدولية لتشاد ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- 213- وقد أدرجت الحكومة مسألة حقوق المرأة ضمن أولوياتها من خلال السياسة الوطنية الجنسانية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني. وأوليت عناية خاصة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وعدم التمييز، والمساواة في الحصول على الفرص والموارد وسلطة اتخاذ القرار بدءاً من الأسرة وحتى المؤسسات العامة والخاصة.
- 214- ومن المهم أن يشار أيضاً إلى أن أنشطة التدريب والتوعية والتبليغ والنصرة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلد تساهم مساهمة لا يستهان بها في حل المشكلة.